

دور انخفاض المهر في تسهيل الزواج للشباب والحد
من الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني
The role of lowering the dowry in facilitating marriage for young
people and reducing moral vices in Afghan society

ذاكر الله ذكي Zaki Zakir Ullah
International Islamic University Malaysia
zakirullahzaki88@gmail.com

عبدالباري أوانج Abdul Bari Awang
International Islamic University Malaysia
abdbari@iium.edu.my

محمد صبري بن زكريا Mohamad Sabri B Zakaria
International Islamic University Malaysia
sabriz@iium.edu.my

ملخص البحث

Article Progress

Received: 3 Jul 2024
Revised : 20 Jul 2024
Accepted: 9 Aug 2024

* Corresponding
Authors:

Zaki Zakir Ullah

E-mail:
zakirullahzaki88@gmail.com

تهدف هذه الدراسة إلى دور انخفاض المهر في تسهيل الزواج للشباب والحد من الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني. فالإسلام قد رغب إلى الزواج وتخفيف المهور وتيسيرها، وأن غلاء المهور فوق طاقة الشباب أمر غير عقلائي وأخلاقي وشرعي، ومع الأسف الشديد هناك بعض العوائق أمام زواج الشباب و خاصة الأفغاني، ومنها غلاء المهور وتكاليف الزواج. وهناك أسباب كثيرة لغلاء المهور، ومنها تظاهر الشباب بالمال، وزيادة الطموح من البنات و العائلات، وتدخل النساء في الأمور المالية، وعدم فهم الصحيح من الدين، والتقاليد المهلكة، ووسائل الإعلام الأجنبية والغربية، وغيرها. وكذلك هناك أضرار سلبية واجتماعية كثيرة لغلاء المهور ومنها الضغوط المالية، وانحيار الأسر، وزيادة معدل الطلاق والجرائم، وسلب الثقة الاجتماعية، والفجور الجامع الأخلاقية، و تفشي العنوسة بين الجنسين، وقد أدت كثرة المهور إلى عدم تسهيل الزواج للشباب الأفغاني كما أجاب المجهبون بما في المقابلات. وقد استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الكيفي و أقام بجمع البيانات من الكتب، و الرسائل، والمقالات وعن طريق المقابلات مع الخبراء والمتخصصين. وتوصل الباحث إلى أن حل هذه المشكلة طريق كثيرة ومنها

التوعية الشعبية، والفهم الصحيح من الدين، وترك التقاليد، وترغيب الشباب إلى الزواج بواسطة العائلات والحكومات، والحد من كثرة المهور وتحديد المقدار العقلائي والمنطقي والعاقل؛ حتى تسهل سبل الزواج للشباب الأفغاني. الكلمات المفتاحية: انخفاض المهر، تسهيل الزواج للشباب، الرذائل الأخلاقية، المجتمع الأفغاني.

ABSTRACT

Abstract: This study aims to explore the role of lowering dowries in facilitating marriage for youth and reducing moral vices in Afghan society. Islam encourages marriage and the reduction and facilitation of dowries, and the high cost of dowries beyond the capacity of young people is unreasonable, unethical, and un-Islamic. Unfortunately, there are several obstacles to youth marriage, especially for Afghans, including the high cost of dowries and wedding expenses. There are many reasons for the high dowries, including young people's display of wealth, increased aspirations from girls and families, women's interference in financial matters, misunderstandings of religion, destructive traditions, foreign and Western media influences, and more. Additionally, there are many negative social impacts of high dowries, such as financial pressure, family breakdowns, increased divorce rates and crimes, loss of social trust, moral corruption, and the prevalence of singlehood among both genders. The high dowries have made it difficult for Afghan youth to marry, as indicated by the respondents in the interviews. The researcher employed a qualitative approach in this study, gathering data from books, letters, articles, and through interviews with experts and specialists. The researcher concluded that there are many ways to solve this problem, including public awareness, a correct understanding of religion, abandoning harmful traditions, encouraging youth to marry through families and governments, and limiting the high dowries by setting reasonable, logical, and fair amounts; thus, facilitating marriage for Afghan youth.

Keywords: dowry reduction, facilitating marriage for youth, moral vices, Afghan society.

المقدمة

إن الزواج نعمة من نعم الله تعالى و آية من آياته؛ و ذلك لما يترتب على النكاح من المصالح العظيمة كإكثار الأمة و تحقيق مباحة النبي صلى الله عليه و سلم لغيره من الأنبياء و الأمم

الماضية، و تحصيل الرجل والمرأة من الوقوع في المحرم و غيرها من المصالح العظيمة، و لكن بعض الأولياء وضعوا العوائق أمام الزواج و أصبحوا حائلًا دون حصوله في كثير من الحالات، و ذلك بالمغالاة في المهر، وطلبهم من المهر الشيء الكثير مما يعجز عنه الشاب الراغب في الزواج حتى صار الزواج من الأمور الشاقة جدا لدى كثير من الراغبين في الزواج . وأن المهر حق مفروض للمرأة تكريماً وإعزازاً لها، وفرضته الشريعة الإسلامية ليكون تعبيراً عن رغبة الرجل فيها، ومع ذلك فقد رَغِبَ الشرع في تخفيف المهر وتيسيره، وأن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح وأنها من قلة بركته وعسره، والحكمة من تخفيف الصداق وعدم المغالاة فيه واضحة وهي تيسير الزواج للناس حتى لا ينصرفوا عنه فتقع مفسد خلقية واجتماعية متعددة. فلا يخفى على عاقل ما في غلاء المهور من المفسد والمضار التي منها انتشار العنوسة بين الجنسين، وإثقال كاهل المتزوجين بديون يرزحون تحت وطئها لسنوات عديدة. وقد يتسبب ذلك في أن الزوج إذا لم توافقه الزوجة ولم يمكنه إمساكها فمن الصعب عليه أن يطلقها ويسرحها سراحاً بالمعروف لأنه يرى أنه قد خسر في زواجه منها خسارة كبيرة - فيلجأ إذا لم يتق الله تعالى - إلى مضارعتها وتضييع بعض حقوقها ليلجئها إلى الافتداء منه بما يخفف عليه تلك الخسارة؛ و لذلك كله كان من هدي الإسلام تخفيف مؤونة النكاح. ومن أراد معرفة ذلك فليقرأ هدي النبي صلى الله عليه وسلم في تزوجه وتزويجه، وهدي صحابته رضي الله عنهم في ذلك، فعلى كل شخص أن يتدخل لدى المعنيين بهذا الأمر جميعاً من باب النصح والدعوة إلى الالتزام بشرع الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، و كل ذلك يكون بالحكمة والحوار والإقناع، ولا يغفل الموازنة بين المصالح والمفاسد، ولا يغفل أن ما يتسبب من ذلك في فشل الزواج ينبغي تجنبه، ويحاول أن يقنع والديه فإن المشكلة ليست فيمن يدفع وإنما المشكلة فيما يترتب على ذلك من مفسد. ولاشك أن غلاء المهور الخارجة عن دائرة الاستطاعة عمل غير عقلائي، يتسبب في انخفاض شديد في معدلات المجتمع والزواج أكثر من أي وقت مضى، و أن لها سلبيات كثيرة بالنسبة إلى إيجابياتها. و جدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تركز على مصلحة النساء أو الرجال بشكل منفصل، بل تأخذ

في الاعتبار مصلحة الإنسان ككائن إنساني، ومصلحة المجتمعات بشكل عام، دون التركيز على الجنس، خاصة في المجتمع الأفغاني. فالعائلة هنا تمثل تجسيداً لهذه المصلحة المشتركة، حيث أن مصلحة النساء والرجال هي في النهاية مصلحة واحدة، والمسألة واضحة؛ إذ كيف يمكن لأي رجل أن يشعر بالسعادة بينما يرى معاناة والدته، أو أخواته، أو بناته، أو زوجته، أو أي من قريباته من الإناث، وكيف يمكن للمرأة أن تجد السعادة في ظل وجود شبح التعاسة الذي يحيط بأبيها، أو أخيها، أو ابنها، أو زوجها، أو بقية أقاربها من الذكور، وأنه من خلال قليل من التأمل، يمكننا أن نلاحظ أن كل من الرجل والمرأة محاطان بمجموعة من أفراد الجنس الآخر الذين يؤثر وجودهم ومصيرهم في حياتهم. وبشكل عام، هناك علاقة متبادلة من التأثير بين الفرد والأشخاص المحيطين به، حيث يسعدون لسعادة بعضهم البعض ويتألمون لشقائهم. ولا يمكن لعقل أن يحب ابنته ويكره ابنه لمجرد اختلاف الجنس، فنحن جميعاً نشكل آباء أو أمهات، أبناء أو بنات، في هذا المجتمع. ومن الضروري على الإنسان، من خلال تأمل أعمق - على الأقل بالقدر الذي يمكننا من فهم ما يجري حولنا وتمييز الأمور السليمة من غير السليمة - أن يسهم في تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع؛ لأن من يتجاهل سعادة الآخرين يتجاهل سعادته الخاصة. وبالتالي، فإن المقصود بالمصلحة في هذه الدراسة هو مصلحة الجنس البشري ككل، وليس نوعاً معيناً منه، سواء كان هذا النوع مرتبطاً بجنسه أو بخصائص أخرى؛ فهذه الدراسة تقوم بمناقشة ظاهرة غلاء المهور وآثارها من نواحٍ مختلفة، وباستكشاف دور انخفاض المهر في إصلاح المجتمع تسهيلاً للزواج و تجنباً عن الرذائل الأخلاقية.

مشكلة البحث:

ولاشك أن العنوسة بين الجنسين وعدم الزواج كما هو واضح أمر خطير في المجتمع الأفغاني، ويؤدي إلى ازدياد الجرائم و الرذائل الأخلاقية التي تدمر المجتمع والشباب أخلاقياً واجتماعياً، وتواجه العائلات المشاكل الخطيرة من هذه الناحية، ولها عوامل مختلفة ومنها المغالات في

المهور؛ لذا كيف يمكن تسهيل الزواج للشباب الأفغاني والحد من السيئات الأخلاقية في المجتمع. وفقاً لتقرير إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة، يوجد حالياً 4.5 مليون من سكان أفغانستان يعيشون في إيران كلاجئين، و 3.7 مليون في باكستان، وأكثر من 4 ملايين في دول أخرى. ومن بين الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة الفقر والبطالة، ومن ضمنها ارتفاع تكاليف المهور في الزواج (UNHCE, 2024).

أسئلة البحث: و الدراسة تحتوي على هذه الأسئلة الآتية:

1. كيف رغبت الشريعة الإسلامية إلى انخفاض المهور؟
2. هل لانخفاض المهور دور في تسهيل الزواج للشباب؟
3. وما هي دور انخفاض المهر في تقليل الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني؟

أهداف البحث: و البحث يشتمل على هذه الأهداف التالية:

1. تبين كيفية ترغيب الشريعة الإسلامية إلى تقليل المهور.
2. استكشاف دور المهور في تسهيل الزواج للشباب الأفغاني.
3. وإبراز دور تخفيض المهور في تقليل الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني.

الدراسات السابقة: و هناك دراسات كثيرة منها بعنوان: (الصدقات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة في المذاهب الأربعة)⁽¹⁾، ويهدف الباحث في هذه الدراسة بيان آراء الفقهاء في الصدقات وما يتعلق به، ولم يتطرق إلى انخفاض المهر ودوره في تسهيل الزواج للشباب. ومنها رسالة بعنوان: (أحكام الصدقات بين الفقه و القانون)⁽²⁾، الهدف من هذه الدراسة

1 . الأهدل، قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم (1981م)، الصدقات في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة في المذاهب الأربعة، رسالة ماجستير، جامعة الملك بن عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

2. السبي، بغورة (2021) أحكام الصدقات بين الفقه و القانون، رسالة ماستر، جامعة محمد فيض بسكرة، كلية الحقوق.

هو تحديد النظرة القانونية للصدّاق وضبطها وفق ما جاءت به الأحكام الشرعية. ورسالة بعنوان (المهر في الزواج بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري) (3)، والباحثة في هذه الدراسة تطرقت إلى بيان ماهية المهر، و المقارنة بين الفقه و القانون في مجال المهر وأحكامه. ومنها مقال بعنوان: (حقوق المرأة المالية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية) (4)، ويهدف الباحث بيان مقاصد التشريع من النفقة، ومقاصد التشريع من حق الزوجة في حيازة المهر، وحسب محاولة الباحث لم يكتب في أفغانستان في هذا المجال شيئاً بعد. وهذه الدراسات كلها لم تتطرق إلى بيان دور تقليل المهر في تسهيل الزواج و الحد من الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني ولكن تساعد الباحث في هذا المجال؛ لذا يريد الباحث بالاستفادة منها في بعض المجالات استكشاف دور انخفاض المهر في تسهيل الزواج والحد من الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني.

مناقشات البحث:

النقطة الأولى: ماهية المهر و ما يتعلق بها من الأحكام و الآثار:

ماهية المهر: فالمهر وهو العوض الواجب للمرأة على الرجل مقابل الاستمتاع، ويسمى كذلك الصّدقة والنحلة والفريضة والأجر، وسمي صدّاقاً لإشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة (Al-Zuhaili, 1985)، و عرفه البعض بأنه " هو المال الذي يجب على الزوج لزوجته كأثر من آثار عقد الزواج عليها، ويدل على وجوبه قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [Al-nisa,4]، والمراد بالصدّاق هنا هو المهر، أي: أعطوا النساء مهورهنّ عطيةً واجبة عن طيب نفس (Elite Scholars, 2009). أو هو اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطاء، و هكذا تعريف المهر في القانون المدني الأفغاني في مادّته 1078 على

³. مجاوي، نعيمة (2018) المهر في الزواج بين الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري، رسالة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة.

⁴. عساف، محمد مطلق (2022) حقوق المرأة المالية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد 5، العدد5،

أن: "كلّ ما له مالية، ويكون قابلاً للتملك، يمكن جعله مهراً" (القانوني المدني الأفغاني، 1976). و أنه ليس ركناً من أركان الزواج و لا شرطاً في صحة الزواج ولا في نفاذه ولا في انعقاده بل في لزومه و أثر من آثاره، وإذا تزوجت المرأة بدون مهر وجب لها مهر المثل. ولا حرج في كون الصداق -المهر- ذهباً أو نفوداً أو أثاثاً، معجلاً، أو مؤجلاً، أو بعضه معجل وبعضه مؤجل، بحسب ما يتفق عليه الزوج وولي المرأة (Yahyaoui, 2018). و المهر يتقرر للمرأة كاملاً بأربعة أمور و هي بالخلوة والجماع والموت والمباشرة. و قال ابن قدامة في المغني: روى الإمام أحمد، والأثرم، بإسنادهما، عن زرارة بن أوفى، قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب المهر ووجبت العدة (Ibn Qudamah, 1405).

الحقوق المتعلقة بالمهر: يتعلق بوجود المهر بداية حقوق ثلاثة وهي حق الله تعالى، وحق الزوجة، وحق أولياء الزوجة، ويتعلق به بعد ثبوته في ذمة الزوج حق واحد هو حق الزوجة، فمراعاة لحق الله تعالى في المهر يعتبر المهر حكماً من أحكام العقد الصحيح وأثراً من آثاره، فيثبت بمجرد صحة العقد، سواء في ذلك أسمى المهر فيه أم نفي أم أجهل، إلا أنه إن سمي وجب المسمى وإلا وجب مهر المثل، ومراعاة لحق الزوجة وجب أن لا يقل عن مهر المثل إلا أن ترضى هي ووليها بالخط عنه إن كانت بالغة عاقلة، ومراعاة لحق الولي في المهر وجب أن لا ينقص عن مهر المثل لثلاث أسباب من ذلك عار ومذمة، وهذا في الحقوق المتعلقة بالمهر ابتداءً، فأما ما يتعلق به بقاء فهو حق الزوجة في ملكيته لا غير؛ ولهذا كان لها المطالبة به ومنع نفسها عن الزوج بسببه إذا كان معجلاً، كما أن لها إبراء الزوج عنه كلياً أو جزئياً، ولها إهداؤه إلى وليها أو غيره (Assaf, 2022).

دلائل وجوب المهر:

هناك دلائل كثيرة على وجوب المهر على الزوج لزوجته في القرآن و السنة ومنها: قوله تعالى: {وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً} (Al-nisa,4). فإنه أمر، وهو للوجوب. ومنها

السنة المطهرة القولية والعملية التقريرية، من ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولم ير الزواج منها ثم زوجها ممن حضر بإذنها وقال له: {التمس ولو خاتماً من حديد} (Al-Bukhari, 1422, Vo13, p.42) ومنه حديث عبد الرحمن بن عوف عندما سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حاله فقال: تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب فقال له: (بارك الله لك، أولم ولو بشاة) (Al-Bukhari, 1422, Vo5, p.205). ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج مرات عدة، ولم يخل زواج منها عن مهر، كما أنه زوج بناته الأربع واشترط لهن المهر.

الهدف من تشريع المهر: شُرع المهر في الإسلام كرامةً للنساء التي دخلت في طاعتهم وكنفهم، فإنه مؤشّر على التكريم والاحترام الذي يكتنه الزوج لزوجته، وتطييباً ل خاطرهن، وإظهاراً لعظمة عقد الزواج ومكانته، وإشعاراً بأنّ الزوجة شيءٌ لا يسهل الحصول عليه إلا بالبذل والإنفاق؛ حتى لا يفرط الزوج فيه بعد الحصول عليه. فقد أنفق نبيُّ الله موسى على نبينا وعليه السلام عشر سنين من عمره مهراً للزواج من فتاة مدين؛ قال الله سبحانه: { قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ } [Alqasas, 27]. و يكون ملكاً خالصاً للزوجة تتصرف فيه كما تشاء، ولها أن تهب منه لمن تشاء كما تريد، وأما تكاليف الزواج من شبكة، وولائم، وزينة، فيرجع فيه إلى العرف إن لم يكن هناك اتفاق بين الطرفين على شيء محدد؛ لأن العادة محكمة، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (Al-Ahdal, 1981). و أنه رمز، وليس ثمناً ولا مقابلاً مادياً لأي معنى من معاني الزواج الذي عبر عنه القرآن بأنه ميثاق غليظ، وإنما هو مشروع إنساني يقوم على معانٍ وأحاسيس ومشاعر لا يمكن أن تُقدَّر بثمن أو بمقابل مادي، والتعبير عن هذه الأحاسيس والمشاعر يختلف من زمان إلى زمان ومن بيئة إلى بيئة ومن شخص إلى آخر، فقد يعبر شخص عن رغبته في هذه الفتاة بأن يهدبها قصراً مثلاً، و قد يعبر آخر عن هذه

الرغبة بوردة، وهذه الوردة وإن كانت لا تساوي شيئاً يذكر في عالم القيم المادية ولكنها تعني الكثير جداً حين تكون لغة بين القلوب والأرواح، وبالتالي فإن فلسفة الإسلام في المهر أنه تعبير أو رمز وليس أجرة لأي شيء. وكذلك في إيجابه على الزوج الإشادة والتنويه بخطورة هذه العلاقة وأهميتها، فإنها أساس بناء المجتمع الكبير، وتخليقه وتأديبه، ثم إن في إيجابه على الزوج خاصة وهو الأقدر على الكسب والإنفاق، الإشارة إلى ما يفرضه الزواج على الزوج من متطلبات ونفقة، عليه أن يحس بها مسبقاً. وجدير بالذكر بأن تكريم المرأة بمعنى أن تكون هي الطالبة لا المطلوبة لا الطالبة، على عكس الأمم التي تكلف المرأة أن تبذل هي للرجل من مالها أو مال أهلها حتى يقبل الزواج منها كما عند الهنود وبعض المسلمين في باكستان وأفغانستان؛ حيث يكلف المرأة وأهلها شططاً، ويرهقهم عسراً إلى حد أن بعض الأسر تبيع ما تملك لتزوج بناتها، ويا ويل أبي البنات الفقير، وأم البنات الأرملة المسكينة. ومنها إظهار الرجل رغبته في المرأة ومودته لها، فهو يعطيها هذا المال نحلة منه، أي عطية وهدية وهبة منه، لا ثمناً للمرأة كما يقول المتقولون، ومنها الإشعار بالجدية والتزام الرجل بالنيكاح، فالزواج ليس ملهارة يتسلى بها الرجال، وإن بذل المال دليل على أن الرجل جاد في طلبه للمرأة، جاد في الارتباط بها. علاوة على ذلك، فإن المهر في الحقيقة نوع من التأمينات لاستمرار الزواج، وأن الإسلام قد جعل القوامة على الأسرة بيد الرجل، لقدرته الفطرية على التحكم في انفعالاته أكثر من المرأة، ولأنه أقدر الجنسين على إدارة هذه الشركة، فمن العدل أن يغرم الرجل في مقابلة هذا الحق الذي أعطي له، حتى لا يتهاون في هدم الأسرة لأدنى سبب، لأنه الغارم في بنائها، فإذا تهدمت كان هدمها (Masoud, 2022). ويحمل المهر في طبيعته نوعاً من خصوصية التقسيم وتوزيع الثروة؛ لأن الثروة تتحرك من أسرة إلى أسرة أخرى، وبما أن الإسلام يحثّ الزوجة على البقاء في البيت؛ لغرض إدارة شؤون الأسرة على أكمل وجه، ولا يمتلك عملاً يدرّ عليهم دخلاً معيناً، يمكن للمهر أن يمنع إلى حين الضائقة المالية الناجمة عن الانفصال، بيد أن هذا الأمر هو في طور الأفول في العصر الحالي؛ نظراً لانخراط

معظم النساء المسلمات في العمل، بالإضافة إلى الشرط القائل بتقاسم الزوجين للثروة الحاصلة بعد الزواج (Al-Sabti, 2022).

تحديد المهر شرعاً: فالمهر لا حد لأكثره وإنما يكون بحسب ما يتفق عليه الزوجان، قال تعالى: { وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ جُثْمَانًا وَاثْمًا مُبِينًا } (Al-nisa, 20)، بل يجوز أن يكون قليلاً وكثيراً؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: { أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ } [Al-nisa, 24] ولم يحدد، والرسول ﷺ لم يحدده كذلك؛ ولهذا ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا حد لأقله ولا حد لأكثره، فما تراضى عليه الزوجان وولي الزوجة كفى ولو قليلاً، وعند الأحناف قد حدد أقله لا أكثره ولكن الأفضل عدم المغالاة فيه، فالأفضل للمسلمين أن لا يغالوا ولا يتكلفوا حتى يكثُر الزواج وتقل العزوبة بين الشباب، ومتى غالى الناس في المهور وتكاليف الزواج تعطل الكثير من الشباب والنساء (Ibn Al-Sunni, 2011). و لو تحدد المهر في قبيلة أو طائفة من الناس، أو في قرية من القرى؛ فينبغي للزوج أن يلتزم بذلك حتى لا تقع المنازعات والخصومات لو لم يكن فوق طاقته، وإذا ساحتته بعد ذلك زوجته، وأسقطت عنه بعض المهر فلا بأس؛ لأن الله يقول سبحانه: فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا [Al-nisa, 4]، فإن لم يتيسر له ذلك أعانه الله، و هذا طريق ينبغي فيه الصبر والتحمل؛ لما فيه من العفة للفرج وإحصانه، و غض البصر، والتسبب في وجود الذرية الصالحة، و ينبغي له أن يتحمل و لكن لا ينبغي أن يخالف المقرر في المجتمع؛ لأنه يحصل بذلك تشويش، ونزاع بينه وبين جماعته، وربما أفضى إلى شر كثير، فينبغي له أن يلتزم ثم يطلب من زوجته المسامحة بعد ذلك أو وليها أو من كليهما، أن يسامحه أو يساعده فيما شق عليه من ذلك (Fatima, 2019). و جدير بالذكر أن إكرام المرأة لا يكون بكثرة المهر والمتاع فحسب، بل يكون بحسن معاشرتها وطيب معاملتها وعدم ظلمها وبالاستيلاء بها خيراً عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: استوصوا بالنساء خيراً. ويحثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الرفق بالزوج في تكاليف الزواج فيقول: «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا» (Ibn Hibban, 1988)، كما ينبغي أن

يكون الاختيار في الزواج مبنياً على الأخلاق وحسن الصلة بالله؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَحُلُقَهُ فَأَنْكِحُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادًا» رواه الترمذي. إن هذه النصيحة من جوامع كلمه صلى الله عليه وآله وسلم، ومن الواجب أن تكون شعار كل أب في موضوع الزواج، ويجب العمل والتمسك بها للتغلب على هذه المشكلة الاجتماعية وغلاء المهور. وما ذكر من استحباب تخفيف المهر هو في حق الأولياء، أما الزوج فإذا كان مقتدرًا فله أن يبذل من ماله ما أراد، ولا حرج عليه في ذلك، قال الله تعالى: «وَأَتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا» (Al-nisa, 20). و أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنما تراجع عن فرض تقليل المهور على الناس، وحدّه في حد معين لا يجوز تجاوزه؛ لعدم الإذن بذلك من الشارع، وإلا فإنه ندب إلى تقليله نزولاً عندما أرشد إليه الشارع من النصوص المتقدمة وغيرها، وتحقيقاً للمصلحة العامة.

تحديد المهر قانونياً: هذا وقد شاعت في الآونة الأخيرة فكرة وجوب تحديد المهور بحد معين يضعه القانون ويمنع الناس من تجاوزه، وهي فكرة خطيرة يجب الاحتراس منها، والإقلاع عنها، وعن التفكير بها، لمخالفتها النصوص المتقدمة، ولأنها تدخل في أمور الناس المختصة بهم، وهو ممنوع، ولأنها مستحيلة التطبيق و ذلك أن المرأة التي تود إغلاء مهرها سوف تمتنع عن الزواج بأي شاب لا يوافقها على مهر غال تطلبه، فإذا تواطأ معها ودفع مهرًا كبيراً ثم حاول بعد الزواج إثبات التواطؤ لاسترداد المقدار الزائد عن الحد المعين في القانون للمهر، فإن الخصام والشقاق بينه وبين زوجته سوف يثور دون شك، فتنقض بذلك السعادة والحياة الزوجية، ويصبح القانون أداة شقاء لهما بدلاً من أن يكون أداة سعادة وتوافق. والأحسن تحديده ثقافة، و أن لا يقنن في الموضوع شيء، بل يكتفى بالإرشاد والنصح وتذليل العقبات، وأن يعمد القادة قادة الفكر والسياسة إلى تزويج بناتهم بمهور قليلة إذا ما أرادوا فعلاً حل المشكلة وهم دون شك قدوة لغيرهم، ومثل أعلى للناس ولا بد لعامة الناس بعد ذلك أن تقتدي بهم وتنحو نحوهم (Yahyaoui, 2018).

تشجيع الناس إلى قلة المهور: و لاشك إن شرائع الإسلام مؤسّسة على اليسر ورفع الحرج؛ و هناك آيات كثيرة من القرآن الكريم التي تدل على التيسير و رفع الحرج، و منها قوله سبحانه و تعالى: { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ } (١)، و إشارة تدل على حرص الإسلام على تيسير الزواج كذلك؛ لأنه يدخل في الأحكام التكلفية التي الأصل فيها التيسير و التسهيل، وأول مظاهر اليسر في الزواج يسر تكاليفه؛ وهي المهر الذي يُدفع صدقاً للمرأة، والمهر في حقيقته رمز للرغبة والمودة والمحبة التي يريد الزوج أن يعبر عنها لزوجته. وكذلك السنّة المطهرة دعت إلى تيسير الزواج والحض عليه عند الاستطاعة بكل وسيلة ممكنة، وكان الصدر الأول من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتزوجون ومهر الزوجة أن يعلمها آيات من القرآن الكريم؛ يقول عليه الصلاة والسلام لرجل أراد الزواج: « زَوَّجْتُكَهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » (النسائي، 1986، ج6، ص: 123). فالسنّة هي التخفيف و التيسير في المهر؛ لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ " (Ibn Hibban, 1988, vol 9, p. 381) وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ " (Al-Nisaburi, 1990). وقد كان مهر أزواج الرسول صلى الله عليه وسلم 500 درهم من الفضة و مهر بناته صلى الله عليه وسلم 400 درهم، وقد استحب الفقهاء ألا يزداد في المهر على ذلك، كما ذكر سابقاً فإن النبي ﷺ قال لبعض الناس لما قال: ما عنده شيء حتى يتزوج، قال: **التمس ولو خاتماً من حديد**، وزوج بعض الناس بتعليم القرآن وتعليم سور من القرآن، فالأمر في هذا واسع. فالمقصود أنه صلى الله عليه وسلم كان يحث على تخفيف المهور وتيسيرها ولم يغال فيها لا مع أزواجه، ولا مع بناته عليه الصلاة والسلام و لا مع أصحابه (معمر، 2017). فتقليل المهر ومؤونة النكاح دليل على بركة المرأة وبركة النكاح، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: " **أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَثُونَةً** " (Ibn Hanbal, 2001, vol 42, p. 54) (ابن حنبل، 2001، ج42، ص 54) يعني أقله تكلفة، فالزواج المبارك هو ما تكون تكاليفه أقل، ويتبين من الأحاديث كراهة المغالاة في المهور. و قال النووي رحمه الله: " والمستحب أن لا

يزيد على خمسمائة درهم، لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: (كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا، أتدرون ما النش؟ نصف أوقية، وذلك خمسمائة درهم (Al-Nawawi, 1347, Vo 16, p. 322). وكانت الفضة في ذلك الزمان لها شأن، وكان درهم واحد من الفضة يساوي عُشر الدينار من الذهب. وقيل: "كان سعر الصرف بين الدرهم والدينار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر هو 1:10 فالدينار يعادل عشرة دراهم؛ وعليه فخمسمائة درهم من الفضة كانت تعادل 50 دينار من الذهب، والدينار = 4.25 جراماً، إذن فخمسمائة درهم = $4.25 \times 50 = 212.5$ جراماً من الذهب. (Al-Hariri, 1993)، وهذا لو يحاسب بالدينار أو الذهب. قال العلامة ابن خلدون: فاعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وعهد الصحابة والتابعين: أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه: أربعين درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع (Ibn Khaldun, 2004, vo1, p. 263)؛ وعلى هذا فوزن الدرهم بالجرامات = 2.975 جراماً. فيكون مهر أزواج الرسول صلى الله عليه وسلم = $2.975 \times 500 = 1487.5$ جراماً من الفضة، وهذا لو يحاسب بالفضة أو الدرهم. وروي عن عمر رضي الله عنه كان يقول: " لا تُغْلُوا صُدُقَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى فِي الآخِرَةِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ وَلَا نِسَائِهِ فَوْقَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَقِيَّةً " (Ibn Kathir, 1999, vo1, p. 408). قال ابن المنذر في الإشراف: وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه تزوج أم كلثوم بنت علي بأربعين ألف درهم، وأن ابن عمر أصدق صفية عشرة آلاف درهم، وروي أن الحسن بن علي تزوج امرأة فأرسل إليها بمائة جارية مع كل جارية ألف درهم، وتزوج أنس بن مالك على عشرة آلاف درهم (Ibn Mundhir, 2004, vo5, p.34). وفي البداية والنهاية: وقد تزوج عمر بن الخطاب في أيام ولايته بأُم كلثوم بنت علي بن أبي طالب من فاطمة، وأكرمها إكراماً زائداً أصدقها أربعين ألف درهم لأجل نسبها من رسول الله. و

يدل كلها على أن عمر خلفية المسلمين كان يخفض في المهر، و يشجع الناس إلى التيسير و التيسير فيه، و كان يريد أن يحدده و لم يفعل. فالذي يبدو والله أعلم أنه مع انخفاض سعر الفضة الآن : إما أن ينظر إلى ما كانت تساويه من الذهب في عصر النبوة، ويقال: المستحب ألا يزداد على ذلك في المهر، فإن كان هذا كثيرًا، ندب الناس إلى التخفيف عنه. أو يقال : إن الأقرب أن السنة في المهر هي التخفيف فيه، بحيث يحصل مقصد الشرع من الحث على النكاح، والتشجيع عليه، وتيسير السبل إليه، ولا يرهق الزوج بما يشق عليه من المهر وما إليه من نفقة التجهيز، وإثقال كاهله بالدين هو في مقبل عمره وأول حياته كما هو حاصل مشاهد من الناس. ويحقق في الوقت نفسه، مقصد الشرع من إكرام المرأة، وإعطائها حقها في الصداق المناسب لها، ولا يكون ذريعة لتساهل الناس في أمر الطلاق؛ لخرة ما أنفق من المهر أو ما يلزمه من ذلك إذا طلق. ويكون مرد ذلك إلى حال الناس من اليسار والإعسار وما يتعارفون عليه من التخفيف في مثل ذلك. وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: " الشرع المطهر لم يحدد في المهر شيئًا معلومًا، بل أطلق للناس ما يتفقون عليه من المهور قليلة أو كثيرة، لكن الشارع رغب في التقليل والتيسير ترغيبًا في النكاح، وعفة الرجال والنساء، فالمشروع للمؤمن أن يخفض وألا يتكلف في ذلك، ولكن الأوقات تختلف في الغلاء والرخص، وتيسر الحاجات وعدم تيسرها، فيشرع لأهل الزواج أن يتفقوا على شيء مناسب، ليس فيه إجحاف بالزوج، ولا مضرة على الزوجة، ولا تعطيل للنساء والشباب. وكلما كان ذلك أيسر أقل، كان أفضل حتى يتيسر للجميع حصول النكاح؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " يا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ " (Al-Bukhari, 1422, vo12, p. 537)، والباءة هي تكاليف الزوجة من مأكَل وملبس ومسكن؛ إذن لم يشترط الإسلام في الراغب في الزواج إلا القدرة على تكاليف الأسرة الجديدة حتى تعيش في كرامة وعزة، أي إنه لم يشترط الغنى أو الثراء العريض. فالمؤمن يحرص على أن يزوج بنته وأخته وموليته بكل وسيلة شرعية، حتى لا تتعطل وحتى لا تتعرض للأخطار، والرجل كذلك يحرص على أن يتزوج، ويحرص أبوه وأخوه وأقاربه على

تزويجه والتعاون معه في ذلك حتى لا يتعرض لأخطار العزوبة ولا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه الفتن، وكثر فيه المتبرجات من النساء، وضعف فيه الوازع الديني فينبغي للجميع الرجال والنساء، الحرص على أسباب الزواج وعلى تسهيله (Ibn Baz, 2023). و ملخص القول أنه لا يظهر التقيد بالقدر المذكور من الفضة، نظرا لما أصاب الفضة من كساد شديد، بل تكرم زوجتك بمهر ملائم يتحقق فيه التيسير وعدم المشقة عليك مع حصول معنى الصداق، ثم إنهما مهما تراضيا عليه من شيء فهو جائز ولا حرج عليهما فيه قليلا كان أو كثيرا؛ ما دام الكثير إنما يحصل مع السعة، وعدم الإشفاق على الزوج و إيجاد الفتن في المجتمع للشباب الذين لا يستطيعون الزواج بها. و جدير بالذكر أن اليسير إنما يحصل بطيب نفس الزوجة ورضا أهلها، من غير استحياء منهم.

العوائق الرئيسية أمام زواج الشباب الأفغاني:

وفي العصر الراهن، هناك ثلاث عوائق رئيسية أمام زواج الشباب الأفغاني: و هي غلاء المهور، و الخوف من الفقر بعد الزواج و التعطل عن التعليم و التعلم و كل هذه العوائق تفضي إلى لجوء الشباب إلى البلاد الأخرى خاصة الجيران. ويعتبر الشباب من العوائق الرئيسية أمام زواجهم هي الكماليات والتوقعات في غير محلها لكلا العائلتين أو حتى الشباب أنفسهم، و من أهم معوقات الزواج الرفاهية والتوقعات العالية، حتى المهور الباهظة، وتوقع حفل زفاف كامل و متقن، و حفل زفاف كثيف مع العديد مع حشد كبير من الضيوف، توقع منزل مستقل وأنيق بمساحة كبيرة، وانتظار وظيفة ذات أجر مرتفع من الزوج، وعشرات المطالب التي لا تلعب أي دور في سعادة و حياة الشباب، ولكن للأسف أصبح الشباب في أيامنا هذه يعتبرون ذلك الدور أن تكون مهمة، ويمكن أن تشكل عقبات خطيرة أمام الزواج. و منها الفقر أو الخوف من الفقر بعد الزواج، و يخاف الشباب من الفقر بعد الزواج مع أن الله سبحانه و تعالى قد وعد بأن يتكفل بحياة العروسين وجعل الزواج وسيلة لتوسيع الرزق والبركة في حياتهما، ويأمر الجميع بتوفير شروط زواج العزاب بغض النظر عن الفقر أو

قلة الفقر، ولا تخافوا من الفقر والنقص. و بعض الناس لا يتأثرون بالفقر، أي أن ظروفهم جيدة للزواج ويستطيعون البدء ومواصلة الحياة بكل براعة وقناعة، لكنهم لا يتزوجون خوفاً من الفقر، لاعتقادهم أن حياة العزوبية هي وسيلة للنمو رؤوس أموالهم ومدخراتهم، وفي الحقيقة يمكننا القول أن هؤلاء الأشخاص لا يتزوجون بسبب الفقر، بل بسبب الخوف من أن يصبحوا فقراء، ويعتبرون الزواج هو سبب الفقر، في حين أن هذا التفكير غير مناسب على الإطلاق و خطأ، وهو يدينه دين الشر تماماً. و منها التعليم المستمر هو العقبة التالية أمام زواج الشباب، و من العوائق الخطيرة التي تعترض الزواج هو عذر التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات. و على رأيهم فإن عالم اليوم هو عالم التعلم، ويهتم معظم الأولاد والبنات بأن يكونوا أشخاصاً متعلمين في المجتمع، وعلى مستوى العالم من ناحية أخرى، و يرون التناقض بين الزواج و التعليم والتعليم المستمر؛ لأن الزواج مسؤولة الأولاد وليس لديه وظيفة أو دخل لإدارة حياته، وفي الوقت نفسه، يعتقد معظم الأبناء أنه في عالم العزوبية العقل حر، وبالزواج يفقدون فرصة الدراسة، وعقله مشغول بزوجته وأولاده، والبيوت والطعام والملابس لهم، وفكرة أغلب البنات كذلك، و تظن أن لديها زوج بعد الزواج وليس لديها وقت فراغ للدراسة وبالتالي يتخلفون عن أقرانهم. وللدرد على هذه الآراء لا بد أن يقال إن هذا النوع من النظرة إلى الزواج هي نظرة ناقصة وأحادية لأن نتيجة هذا النوع من التفكير هي أن الشباب تحت ضغط الغريزة الجنسية يجب عليهم إما أن يحترقوا وبينوا ويكملوا حياتهم فيتعلمون، أو يشبعون غريزتهم الجنسية فيسلكون الطريق الخاطيء، مما يؤدي إلى الفساد الأخلاقي والانحرافات الجنسية، والوقوع في مستنقع الفساد، ويؤدي إلى الفساد الاجتماعي. فالوجهة الصحيحة والشاملة هي أن الشباب يحتاجون إلى الزواج والاستجابة الصحيحة لغرائزهم الجنسية كما يحتاجون إلى التعليم، وكما أن التعليم أمر مرغوب فيه ديناً وشرعاً وعرفاً، فالزواج أيضاً أمر مرغوب فيه، و وهو أمر ميمون ولا ينبغي لأحدهما أن يكون عائقاً أمام الآخر؛ ولذلك يمكن الجمع بين هذين الأمرين الميمونين والصالحين، ويمكن للناس أن يتزوجوا مع التعليم، وهو بالطبع في هذه الحالة دور الوالدين يصبح بارزا جدا (Zahedi, 2022).

النقطة الثانية: تسهيل الزواج للشباب و الآثار السلبية من غلاء المهر و الحد منها:

و في الحقيقة، تسهيل شروط الزواج في سبيل كسب رضا الله والوصول إلى السعادة للزوجين، يضمن الاستقرار في الزواج ونجاحهم في الدنيا والآخرة، وكذلك لأجيالهم القادمة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الله الذي وضع في الشباب الحاجة الجنسية والعاطفية، وقد منحهم أيضاً القدرة على الاستجابة والوصول إلى ذلك بالطريقة الصحيحة، ولا ينبغي أن يكون الخوف من المعيشة وتكاليف الزواج عائقاً أمام سعادة وراحة الشباب وزواجهم؛ يقول الله تعالى: { وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَ إِمَائِكُمْ أَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ } (surah- Al nur,32) وَلَيْسَتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ { (surah- Al nur,33)؛ فالأيتان تدلان على أن الله تعالى يغني الشباب أو الرجال الذين يريدون الزواج و يكون فقراء من فضله، من الفقر و المسكنة. منذ أن العديد من الرجال والنساء يلجأون إلى أعذار مثل عدم وجود الإمكانيات المالية للهروب من عبء المسؤولية الإلهية والإنسانية للزواج، فقد تم التصريح في الآيات السابقة بأن الفقر لا يمكن أن يكون عائقاً أمام الزواج، بل قد يكون الزواج سبباً للغنى والاكتفاء و إزالتهما. و هناك دلائل متعددة رئيسية لتقليص الزواج، و منها بعض المشاكل والعقبات التي تعترض الزواج مثل الحصول على وظيفة ومسكن مناسبين، وطقوس باهظة الثمن، و حياة مترفة وساحرة يمكن مشاهدتها أحياناً في الأفلام والمسلسلات المنزلية، وهي بلا شك من العوامل التي تسبب الرفاهية في بعض الأفلام والمسلسلات، و أنه بإظهار مثل هذه الحياة والزيجات المترفة فإنه يولد أوهاماً مترفة و فظة وتوقعات اقتصادية غير مناسبة في العائلات وبين الشباب. مع أن وظيفة وسائل الإعلام والقائمين عليها في الحقيقة، وكذلك وظيفة الأفراد المخلصين في المجتمع في هذا العصر، هي خلق أعمال سمعية وبصرية بنظرة واقعية وبعيدة عن الترف والبدخ، موجهة إلى عموم الناس في مجال الزواج. إضافة على ذلك، فإن توقع حل مشكلة الأزمة المالية وعدم إمكانية توفير أمور مثل العمل والسكن المناسب لمعظم الشباب، لا يمكن من خلال كسب المال في فترة قصيرة، بل من خلال

إظهار البساطة وتعزيز ثقافة الزواج، وتسهيله من قبل وسائل الإعلام الشعبية في البلاد، يمكن إلى حد ما تحفيز وتشجيع الشباب على الزواج والابتعاد عن التبذير والتكاليف غير الضرورية. وفي جنب وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، يلزم ترغيب زواج الشباب بواسطة العائلات والدولة، فإن هذه الرغبة والقرار منها يمكن أن يدفع المجتمع والدولة أيضاً إلى التحرك والعمل في هذا المجال، علاوة على جهود العائلات والمتقنين، وسائل الإعلام والحكومة، يمكن اتخاذ خطوات فعالة في تعزيز الزواج السهل وضمان مستقبل مشرق للشباب، مما يقلل من مخاوفهم وقلقهم عند دخولهم في هذا المسار. وفي هذا السياق، يجب على الشباب أيضاً أن يعرفوا بأن التعلل والتأخير في الزواج سيؤديان إلى فقدان الفرص ومتمتع الشباب؛ فبناءً على ذلك، وعليهم أن يسعوا لتجاوز عقبات زواجهم، وتغيير طريقة تفكير عائلاتهم، وإقناعهم بالتخلي عن التوقعات والمنافسات غير المبررة بسبب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحالية (Jalali, 2019). وفي النهاية، تغيير النظرة والمعتقدات في المجتمع تجاه التشددات غير المبررة في مسألة الزواج، وإلغاء المهور الباهظة، وتعليم الشباب ورفع ثقافتهم لاختيار شريك الحياة بسهولة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى زيادة وعي الشباب للعيش بعيداً عن الترف، هي أمثلة على الحلول لتعزيز الزواج وتسهيله والمنع عن الرذائل.

تسهيل الزواج للشباب خاصة في المجتمع الأفغاني:

كما هو واضح، فالزواج رابط مقدس وأمر ممدوح من الناحية الشرعية والإنسانية، وقد أوصى به الله سبحانه وتعالى والرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنه في ظل الزواج وتكوين الأسرة يصل الإنسان إلى الازدهار والكمال؛ لذا ينبغي أن لا نأخذ الزواج بجدية حتى يصير سهل! لكن للأسف، هناك موانع كثيرة في المجتمعات البشرية، خصوصاً في المجتمع الأفغاني، تخلق عوائق كبيرة أمام زواج الشباب. وفي الحقيقة، في جنب العوامل الأخرى مثل تغيير نظرة المجتمع ومعتقداته بخصوص فيما يتعلق بالتشدد غير المبرر في موضوع الزواج، والكفاءة،

73 دور انخفاض المهر في تسهيل الزواج للشباب والحد من الرذائل الأخلاقية في المجتمع الأفغاني

وتساوي مستوى التعليم، وتعزيز ثقافة الشباب لاختيار سهل وفي وقته، و زيادة وعي الشباب لحياة بعيدة عن الترف وغيرها من الحلول لتسهيل الزواج، يكون تقليل المهور الثقيلة وانخفاضها.

وإن انخفاض معدلات الزواج وعزوف الشباب عن الحياة الزوجية وانتشار ثقافة العزوبة غير الطبيعية مشكلة كبيرة أثرت على كثير من الأسر و العائلات في المجتمع الأفغاني، و لاشك أننا خلقناها هذه الحالة بأنفسنا بالفعل، وقمنا بنائها وتوسيعها بناءً على تسابقات الاجتماعية المدمومة، والتجملات المهلكة، و التقاليد السيئة، واتباع سلسلة من العادات غير العقلانية العمياء، و طلب المهور الباهظة والمرفوعة جداً من الزوج يدفعه إلى التراجع عن قرار الزواج، وأحياناً الحب الكبير والمودة للفتاة يجعل العريس يقبل المهور الباهظة التي تطلبها عائلة الفتاة، لكن يجب أن نعرف وأن هذه المهور خارجة عن نطاق مسؤوليته، ولا يضمن سدادها السعادة واستمرارية الحياة الزوجية، و إن ما يخلق الألفة والحب والمودة بين الرجل والمرأة هو الصدق والنزاهة و قلة التكلفة، وهو ما يحقق أيضاً حياة مستقرة مبنية على السلام. و من ناحية أخرى، فالجامعة البشرية تحتاج إلى الهدوء و الإنعاش، و كل فرد في المجتمعات الإنسانية يبحث عنها حتى يزيل عطشه بها، والهدوء هي كلمة يوافق عليها الناس للبحث عن تحقيقها، لكن العامل الأهم للهدوء الذي أصبح اليوم أقل أهمية وفقدت قيمته هو الزواج، مع أن الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم يعتبر الزواج مصدراً لراحة الزوجين و مودتهم؛ حيث قال تعالى: { وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَ جَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَ رَحْمَةً أَنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ } (Surah- AL- Rum, 21). للأسف اليوم، انتشار الترف و التجمل والتكاليف الباهظة لمراسم الزواج خلى الشباب أقل تفكيراً في الزواج وعندهم نوع من الخوف والقلق من الزواج؛ والزواج يكون مفيد وسليم لما الطرفين يدخلون فيه بدون توقعات مالية أو نظرة ترف، ويكونون راضين عنه قلباً، و لو تزوج كل واحد من الطرفين بسبب المال أو الشهرة أو القوة أو أي صفات

ظاهرة ثانية، لا يكون حب وراحة حقيقية بينهم، وهو يسبب انهيار الزواج و تدمير الأسرة سريعاً (Jalali, 2019).

النقطة الثالثة: أسباب غلاء المهور: و هناك أسباب كثيرة لغلاء المهور، ومنها تظاهر الشباب أمام أهل العروس بكثرة المال وغني، وهو على عكس ذلك تماماً، و زيادة الطموح المالية من قبل الأهل والبنات وذلك بسبب عدم المعرفة بالعرض الحقيقي من الزواج، و الجهل بالقيمة الحقيقية للزواج والصدقات، والتقليد الأعمى، وتدخل الأقارب في الأمور المالية للزواج، وتدخل النساء في أمور إعداد الزواج، و تحلّي بعض الرجال عن قوامته على أسرته، وعدم المعرفة الصحيحة بتعاليم الدين، و تحوّل الناس عما كانوا عليه من الفقر إلى الغنى، وعدم الإكثار من التحدث عن هذه الظاهرة السيئة وسبب معالجتها في الخطب والكلمات والمحاضرات والمجالس ووسائل الإعلام المختلفة، واعتقاد أهل الفناة أن المهر هو شئ التي يضمن حقها ويحميها في المستقبل، ووسائل الإعلام الأجنبية والغربية، بهدف تغيير نمط الحياة الإسلامي وتعزيز العلاقات الجنسية الحرة عبر الفضاء الافتراضي غير المقيد، تتفق على هذه القضية وتجعل بعض الشباب يتجنبون تكوين أسرة ويتحملون المسؤولية أو حتى يشجعونها يقوم المتزوجون بفتح العلاقات للتسبب في انهيار أسرهم الدافئة، و من أعظمها التقاليد المهلكة عن الشعوب الأخرى و الفخور بها (Zahedi, 2022).

النقطة الرابعة: الآثار السلبية لإغلاء المهور

حيث أن المهر هو التزام مالي يقدمه الرجل للمرأة أثناء الزواج، وهذا الالتزام مهم ليس فقط من الناحية القانونية، ولكن أيضاً من الناحية الثقافية، وهو يوضح القيمة والاحترام الذي يكنه الرجل لزوجته. ومع ذلك، فإن الزيادة غير المنطقية في المهور أصبحت مشكلة اجتماعية في السنوات الأخيرة. وفي الواقع فإن المهر دائماً له وجهان، أحدهما هو ضمان الحقوق ومنع ضياع حقوق الزوجة، والجانب الآخر هو عدم الضغط والتسبب في أضرار اجتماعية ناجمة عن غليظ المهور. والمقصود من المهر المرتفع في هذا المقال هو الارتفاع الفاحش الذي لا

يمكن التغاضي عنه، وفي بعض الحالات يصل هذا الارتفاع حداً يلغي معه أيّ يقين أو أمل بالتسديد، ويتضمّن آثاراً سلبية كثيرة، بحيث يكون في بعض الحالات؛ واستناداً إلى القواعد العامة للعقود، باطلاً وفاقداً للمسوّغ الشرعي. وعلى هذا الأساس نسعى هنا إلى الإشارة إلى عدد من النتائج الوخيمة السلبية لهذا النوع من المهور. إنّ أسوأ أثر للمهور المرتفعة يكمن في مواجهتها لنفس النكاح، الأمر الذي لا يمكن التغاضي عنه في نظر الشارع المقدس؛ حيث يعزف الشاب المؤهل للنكاح عن الزواج لعدم إمكان الوفاء بالمهر المطلوب، ومن خلال ترجيح العزوبية على الزواج يحتمل نفسه والمجتمع آثاراً روحية ونفسية واجتماعية واقتصادية كثيرة. وقد ترك ارتفاع المهور المتداولة أثره إلى جانب سائر المشكلات على قدرة الشباب في اتخاذ قرار الزواج، حيث رفعت فترة التردد بالقدرة على الزواج، مع أنّها تشكل أكثر فترات الغريزة الجنسية حساسية، وهي ليست بالقصيرة ولا يمكن تجاوزها بسهولة، رفعت من سنّ الزواج وفرضت هذه المرحلة المصحوبة بنوع من الإحباط في إمكانية الزواج سلوكيات منحرفة كثيرة على المجتمع. ومن الآثار المشؤومة لهذا النوع من المهور ظهور ما يعرف بالأمراض النفسية وقلق و سيكولوجية وغيرها (Jahir, 2020).

وقد تحوّلت المهور الغالية الخارجة عن حدّ الاستطاعة إلى شيء يستلزم وجوده عدمه، ومثل هذا الأمر خلاف وبعيد عن العقل والمنطق، ولا بدّ من إلغائه اضطراراً و قد اعتبرت المهور المرتفعة عملاً عبثياً؛ لأنّه لا يمكن تأديتها، وحرمة العمل العبث في الإسلام أمرٌ مفروغ منه، و خلاف الأصول و القواعد المعروفة في الشريعة الإسلامية و هي سد الذرائع و غيرها، و كذلك الدّم العقلي للمهر المرتفع، و أكل مال الغير بالباطل، والقبح الأخلاقي لهذا النوع من المهور ومانعيته للنكاح، وتمهيداً لفرص تفكك الأسر و المجتمعات، وحفظ الشباب من الانحرافات و المفاسد الأخلاقية، و أن المغالاة في المهر منافعٍ للغرض الأصلي من الزواج وهو عفة الفتى والفتاة؛ مع أنه قد أوجب الإسلام المهر لمصلحة المرأة نفسها وصوراً لكرامتها وعزة نفسها، فلا يصح أن يكون عائقاً عن الزواج أو مرهقاً للزوج، فإذا كان خاتم الحديد كما ذكر في الحديث يصلح مهراً للزوجة فالمغالاة في المهر ليست من

سنة الإسلام؛ لأن المهر الفادح عائق للزواج ومنافٍ للغرض الأصلي من الزواج وهو عفة الفتى والفتاة؛ محافظة على الطهر للفرد والمجتمع. وقد ترتب عن ذلك في كثير من المجتمعات عزوف الشباب عن الزواج، وبالتالي انتشار التعنس والزنا والفجور والتعقيد النفسي، وغير ذلك من الأمراض النفسية والاجتماعية التي يجب المسارعة إلى علاجها، والعمل على الوقاية منها، وإلا استفحل خطرهما، وعاد ذلك على المجتمع كله بأفدح الأضرار (Bariklo, 2009). فلا شك أن تقليل المهور مدعاة للرجال إلى الإقدام على الزواج، وفي هذا حفظ للمجتمع الإسلامي من الانحراف خاصة في هذا الزمان الذي قل فيه الورع، وكثرت الفتن وانتشرت وتنوعت. وفي النهاية، فغلاء المهور تؤدي إلى الامتناع عن الزواج، وزيادة نسبة العنوسة في المجتمع للبنين و البنات، وزيادة تكاليف الزواج، وازدياد ظهور الفحشاء والفساد بسبب عدم المقدرة على تحمل المهر وتكاليف الزواج، وعدم اتباع تعاليم الدين الإسلامي وسنة النبي صلي الله عليه وسلم في تخفيض المهور وتكاليف الزواج، والتقليل من عدد الأسر الناجحة في المجتمع مما يسبب فساد أخلاقي بالمجتمع، و حدوث انحدار في الأخلاق فزواج هو حكمة من الله لاستقامة الشباب والشابات وحفظهم من المعاصي، و كذلك تأخر سن زواج الفتيات والشباب مما يقلل من فرص الإنجاب الطبيعية، و مع ذلك أنها تعد عائقا ملحوظا للزواج فحسب (Assaf, 2022).

النقطة الخامسة: الأضرار الاجتماعية الناجمة عن كثرة المهور: ولاشك أن المهر

كعنصر أساسي للزواج في ثقافة أفغانستان، لها أهمية خاصة بين الشعوب و القبائل. و مع الأسف الشديد، فإن مهور المرتفعة والتي تفوق القدرة الاقتصادية للمجتمع في العقود الأخيرة، قد أدى إلى ظهور مشاكل وأضرار اجتماعية عديدة و خطيرة، و منها:

الف: الضغوط المالية وانهايار الأسر: واحدة من أهم الأضرار الناتجة عن المهور

المرتفعة هي الضغوط الاقتصادية على الأسر؛ بما أنها تؤدي إلى أن الرجال يتعرضون لضغوط مالية شديدة خلال الحياة المشتركة وحتى عند الطلاق، وهذه الضغوط يمكن أن تفضي إلى انخفاض جودة الحياة، وزيادة التوتر، وفي النهاية انهايار الأسرة و تدميرها.

ب: زيادة معدل الطلاق: يمكن أن تكون المهور المرتفعة أحد عوامل زيادة معدل الطلاق في المجتمع، و أن الكثير من الأزواج يتخذون قرار الانفصال بسبب عدم قدرتهم على دفع المهر، وهذا الموضوع لا يؤثر سلبيًا على الحياة الشخصية للزوجين فحسب، بل له أيضًا تأثيرات اجتماعية سلبية واسعة النطاق على الأطفال و الجميع. وعندما تنهار عائلة، يعاني أطفالها أيضًا من أضرار نفسية واجتماعية متعددة، تؤثر بشكل كبير على مستقبلهم (Zahedi, 2022).

ج: زيادة معدل الجرائم في المجتمع: مع ارتفاع المهور الثقيلة، زادت معدلات الجرائم الاجتماعية، و الأخلاقية و المالية، وارتفع عدد القضايا المتعلقة بالمهور، و قد أدى هذا الأمر إلى زيادة العبء على الجهاز القضائي، مما يفرض على المجتمع وقتًا وتكاليف كبيرة. و بما أن العديد من المحاكم تواجه نقصًا في الوقت و الأعضاء بسبب العدد الكبير من قضايا المهر، مما يمكن أن يؤدي إلى إطالة عملية التقاضي وزيادة التكاليف القانونية للزوجين.

د: سلب الثقة الاجتماعية: و غلاء المهور يؤدي إلى تدمير الثقة الاجتماعية، و عندما تواجه مجتمعًا بزيادة غير منطقية في المهور، يتناقص الثقة في مؤسسة الأسرة والزواج، و البنية التحتية من العائلات، و قد يمتنع الشباب عن الزواج خوفًا من الالتزامات المالية الثقيلة، و نقص الثقة الاجتماعية.

هـ: الفجور الجامح في المجتمع: عندما تتمكن الفتيات والفتيان الصغار من إشباع احتياجاتهم العاطفية والجنسية من خلال الصداقات غير المشروعة أو العلاقات الجنسية الحرة، فلن يتبقى لهم أي دافع لقبول مسؤولية الزواج وتكوين أسرة، وسوف يتجنبونها تحت ذرائع و عوامل مختلفة و هي عبء الزواج و الخوف من تكوين أسرة والأطفال.

ز: و تفشي العنوسة بين الجنسين: و هذا أمر خطير جدا، و يؤدي إلى انهيار الأسر، و العنف العائلي، و الهروب من المنزل، و الاعتداءات الجنسية و التحرش الجنسي و الإجهاض وغيرها (Bariklo, 2009).

النقطة السادسة: حلول غلاء المهور:

من الضروري أن تعمل المجتمع والعائلات على فهم الأهمية الحقيقية للمهرية وتحديد مقدار منطقي وعادل لها، من أجل المساهمة في تقليل الأضرار الاجتماعية وتحسين الوضع القانوني والاقتصادي للزوجين، ولا يزال التعليم والتوعية للشباب حول أهمية المهر وتحديد مقداره بشكل منطقي، يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تقليل الأضرار الاجتماعية وتحسين جودة حياة الأزواج. و الحث على تقليل المهور من طرف كباء العلماء و الحكومة و الأولياء، والترغيب في ذلك على منابر المساجد وفي وسائل الإعلام، وذكر الأمثلة التي تكون قدوةً حسنةً في تسهيل الزواج. فخلاصة الحلول هي: القيام بالتوعية الدينية الصحيحة لحق الزوجة في المهر، ولكن بما يتناسب مع ظروف الحياة المعيشة ومع الشاب التي يتقدم للزواج، والتفكير في الحياة الزوجية بشكل بعيدا عن المال، وعدم تحميل الشاب الكثير من الديون التي سوف يتحملها بعد زواج لتقديم المهر لزوجها مما يقلل من مستوى المعيشة بعد الزواج. و يجب على الدولة طرح العديد من البرامج التوعوية التي تساعد على التغيير من فكر الأهل في مغالاة المهور وارتفاع تكاليف الزواج، و جدير بالذكر أن كثير من الدول شجعت على عمل بحث عن المهور و بحث عن غلاء المهور لتوعية الناس، و المعرفة بأن المهر الكبير لا يحل كل مشاكل الحياة فهو جزء صغير من الزواج، و الفهم الصحيح من الدين، و ترك التقاليد المهلكية و غيرها. لذلك فإن هذه النصائح القليلة البسيطة ولكنها مهمة والمستخدمة على نطاق واسع، إذا تم الاهتمام بها من قبل الشباب والعائلات، يمكن بسهولة أن تشجعهم على الزواج وتقلل الكثير من الاضطرابات الجسدية والجنسية والأخلاقية لدى الشباب وتسبب الصحة النفسية الفردية والاجتماعية (Yahyaoui, 2018).

النقطة السابعة: المقابلات و تحليلها:

ولقد أجرى الباحث مقابلة مع أكثر من 20 شخصاً من الخبراء والمتخصصين، من مقاطعات مختلفة في أفغانستان من هراة، و نجرهار، و غزنة، و بغلان، و بنجشير، و تخار، و كندر، و فارياب، و طرح الأسئلة التالية المرتبطة بالموضوع، و هكذا إجاباتهم:

هل انخفاض مهر المرأة توفر الزواج للشباب أم لا؟ و لإجابة هذا السؤال، قال معظمهم و هو 60% منهم، نعم فإن قلة مهر المرأة تلعب مائة بالمائة دوراً مهماً في مجال الزواج للشباب الأفغاني، و الآخرون قالوا: توفر الزواج لكن مع الأخذ في الاعتبار بعوامل أخرى. و كذلك 40% منهم قالوا: إن قلة مهر النساء في محافظاتهم تلعب دوراً بنسبة 100% في تسهيل زواج الشباب، و السائرين قالوا بالنسبة أقل من أربعين بالمائة، أي سبعون بالمائة أو خمسون بالمائة. و عند ما سئل عنهم، هل يوجد شباب في مناطقكم لم يتمكنوا بعد من الزواج لكثرة مهر النساء رغم تعليمهم و الصفات الأخرى، وما إلى ذلك؟ أجاب 95% بالإيجاب و 5% بالنفي. و عندما سئل عنهم، كم من الشباب في محافظتك لا يستطيعون الزواج بسبب غلاء مهور النساء؟ أجاب معظمهم بأن 50% من الشباب لم يستطيعوا الزواج في محافظاتهم بسبب غلاء المهور. و عندما سئلوا أن قلة المهر، عدا عن تسهيل الزواج لجيل الشباب، ما الذي تقويه أيضاً؟ أجاب 60% منهم أن قلة المهر تؤدي إلى تحسين العلاقات الأسرية و القرابة، و زيادة المحبة و الصداقة بين الأزواج، و منع زيادة العنف الأسري و الطلاق، و زيادة جيل و سكان المجتمع، و المتبقية أجابوا بأنها لا تسبب إلا العلاقات الأسرية و القرابة، و كثرة المحبة و الصداقة بين الأزواج، و زيادة الأجيال و أنها تمنع زيادة العنف و الطلاق فقط. و في الإجابة عن دور تخفيض المهر في تقليل الجرائم في البلاد، كلهم قالوا بالإيجاب. و في الإجابة، هل قلة المهر تؤدي إلى تجنب الرذائل الأخلاقية أم لا؟ أجاب معظمهم بأنها 90% تمنع من الرذائل الأخلاقية. و عندما سئل هل تخفيض مهر المرأة يمنع ارتكاب الزنا أم لا؟ أجاب معظمهم بأن 90% تمنع الزنا. و عندما سئل عنهم هل شاهدتم

أي شباب في مناطقكم، كانوا منحرفين وجامحين فإن تخفيض المهر مهد الطريق لزواجهم وأصبحوا أشخاصاً صالحين في المجتمع؟ 77% قالوا نعم والبقية قالوا لا.

النقطة الثامنة: تحليل البيانات: بعد جمع البيانات يبدو بأن معظم المجيبين قالوا:

بأن قلة المهر توفر الزواج للشباب، و قد لعبت دوراً كبيراً في تسهيل الزواج للشباب مناطقهم، و أن كثيراً من الشباب لم يتمكنوا من الزواج لأجل كثرة المهر على رغم تعليمهم والصفات الأخرى فيهم، و أن خمسين بالمائة من الشباب لم يستطيعوا الزواج لكثرة المهور، و أن انخفاض المهر تؤدي إلى تحسين العلاقات الأسرية والقربانية، وزيادة المحبة والصدقة بين الأزواج، ومنع زيادة العنف الأسري والطلاق، وزيادة جيل وسكان المجتمع، و أن قلة المهر دور كبير في تقليل الجرائم، و الرذائل الأخلاقية خاصة الزنا، و كثيراً من الشباب قد أصبحوا أشخاص صالحين و مطلوبين بعد تخفيض المهر و الزواج. و هذا الجدول التالي يبين ملخص الإجابات عن المقابلات:

الموضوعات	نسبة المجيبين	نسبة الإجابات
دور قلة المهر في توفير الزواج	60%	100%
و قد سهلت قلة المهر الزواج للشباب في مناطقهم	40%	100%
عدم تمكن الشباب الزواج لكثرة المهر	95%	100%
نسبة الشباب الذين لا يستطيعون الزواج لكثرة المهر	70%	50%
دور انخفاض المهر في تحسين العلاقة الأسرية و الزوجية، و المحبة، و منع العنف الأسري، و الطلاق.	60%	100%
دور قلة المهر في تقليل الجرائم	100%	100%

دور قلة المهر في التجنب عن الرذائل الأخلاقية	70%	90%
دور قلة المهر في التجنب عن الزنا	70%	90%
نسبة الشباب الذين أصبحوا لأجل الزواج لقلّة المهر بعد ما كانوا منحرفين	77%	نعم

النتائج والخاتمة: وبعد مناقشة الدراسة قد وصل الباحث إلى أن الزواج من نعم الله تعالى وآياته، وتترتب على النكاح المصالح العظيمة كإكثار الأمة وبقاء الجنس البشر، ومباهاة الرسول صلى الله عليه وسلم لغيره من الرسل والأمم، وفيه تحصيل الجنسين من الوقوع في المحرمات؛ مع الأسف هناك بعض العوائق أمام زواج الشباب وخاصة الأفغاني، و منها غلاء المهور و تكاليف الزواج، و لاشك أن المهر حق المرأة إعزازا و إكراما لها، و مع ذلك قد رَغِبَ الشرع في تخفيف المهر وتيسيره، و أن غلاء المهور فوق طاقة الشباب أمر غير عقلائي وأخلاقي وشرعي. وهناك أسباب كثيرة لغلاء المهور، و منها تظاهر الشباب بالمال، وزيادة الطموح من البنات والعائلات، و تدخل النساء في الأمور المالية، وعدم فهم الصحيح من الدين، و التقاليد المهلكة، و وسائل الإعلام الأجنبية و الغربية، وغيرها. وهناك أضرار سلبية واجتماعية كثيرة لغلاء المهور و منها الضغوط المالية وانحيار الأسر، وزيادة معدل الطلاق والجرائم، وسلب الثقة الاجتماعية، والفجور الجامع الأخلاقية، وتفشي العنوسة بين الجنسين، و قد أدت كثرة المهور إلى عدم تسهيل الزواج للشباب الأفغاني كما أجب المجهين بها في المقابلات، و طرق الحل لهذه المشكلة الكبيرة هي التوعية الشعبية، و الفهم الصحيح من الدين، و ترك التقاليد، و ترغيب الشباب إلى الزواج بواسطة العائلات و الحكومات، و الحد من كثرة المهور و تحديد المقدار العقلائي و المنطقي و العادل؛ حتى تسهل سبل الزواج للشباب الأفغاني.

التوصيات:

ويوصي الباحث الشعب الأفغاني وشبابها والحكومة بهذه التوصيات المفيدة وهي:

1. كشف عوائق الزواج للشباب في المجتمع الأفغاني و السعي لإزالتها.
2. السعي لتسهيل الزواج للشباب وترغيبهم إليه حتى لا تكون العنوسة في المجتمع.
3. الحد من غلاء المهور، والمنع من العوامل التي تفضي إلى غلاء المهور.
4. واكتشاف الحلول المفيدة والمثمرة لتخفيض المهور والحد من علاءها.
5. وتشجيع الشباب إلى الزواج وعدم خوفهم من الفقر وفوت التعليم.

الاعتراف: يتقدم الباحث/الباحثون بالشكر إلى قسم الفقه وأصول الفقه، عبد الحميد أبوسليمان كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، لإعطاء بيعة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح: يعلن ويعترف الباحث/الباحثين بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحثين:

ساهم أستاذ المشارك الدكتور عبد الباري أوانج في تصميم هذه الدراسة وجمع بعض الدراسات السابقة لكتابة هذا المقال.

المصادر والمراجع:

Al-Ahdal, Qasim bin Muhammad bin Qasim (1981), Dowry in Islamic Law: A Comparative Study in the Four Schools of Thought, master's Thesis, King Abdulaziz University, College of Sharia and Islamic Studies.

Al-Bukhari, Muhammad. (1422 AH). Al-Jami' Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar min Umur Rasul Allah, peace be upon him, wa Sunanih wa Ayyamih. Beirut: Dar Taq Al-Najah.

- Al-Hariri, Muhammad. (1993). Currency Notes and the Threshold of Paper Currency. *Journal of Islamic Research*, Volume 39, Issue 1, pp: 34-45.
- Al-Sabti, Baghoura (2021) The Provisions of Dowry between Jurisprudence and Law, Master's Thesis, University of Mohamed Fayed Biskra, Faculty of Law.
- Al-Zuhaili, Wahbah. (1985). *Islamic Jurisprudence and its Evidence*. Damascus: Dar Al-Fikr.
- Al-Nasa'i, Ahmad. (1986). *The Selected from the Sunnah = The Minor Sunnah of Al-Nasa'i*. Aleppo: Islamic Publications Office.
- Al-Nawawi, Muhyi al-Din. (1347 AH). *Al-Majmu' Sharh Al-Muhadhab*. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Nisaburi, Muhammad. (1990). *The Mustadrak on the Two Sahihs*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.
- Afghan Ministry of Justice. (1976). *Afghan Civil Law*. Official Gazette. Retrieved from link laws.moj.gov.af.
- Assaf, Muhammad Mutlaq (2022) Women's Financial Rights considering the Objectives of Islamic Sharia, *Journal of Islamic Sciences*, Volume 5, Issue 5, pp. 81-97.
- Elite Scholars. (2009). *The Simplified Interpretation*, Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Call and Guidance. Riyadh: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran.
- Bariklo, Ali Reza. (2009). The Legal Status of the Expensive Dowry. *Journal of the Faculty of Law and Political Science*. Qom University, Tehran. Volume 41, Issue 1, pp: 79-97.
- Fatima, bint Al-Qasim. (2019). Confirmations of Dowry: A Comparative Jurisprudential Study. *Journal of the Faculty of Sharia and Law in Tuhna Al-Ashraf - Dakahlia*. Volume 21, Issue 5, pp: 4271-4308.
- Ibn Al-Sunni, Yamina. (2011). *The Dowry: A Comparative Study between Jurisprudence and Algerian Law*. Thesis for obtaining a bachelor's degree. Al-Muslimah University.
- Ibn Baz, Abdulaziz. (2023). Encouragement for Ease in Dowries. Retrieved from link binbaz.org.sa/fatwas/12823.
- Ibn Hanbal, Ahmad. (2001). *Musnad Imam Ahmad ibn Hanbal*. Beirut: Dar Al-Risalah.
- Ibn Hibban, Muhammad. (1988). *Al-Ihsan fi Taqreeb Sahih Ibn Hibban*. Beirut: Dar Al-Risalah.

- Ibn Kathir, Ismail. (1999). Musnad Amir al-Mu'minin Abu Hafs Umar ibn al-Khattab, and his sayings on the doors of knowledge. Mansoura: Dar Al-Wafa.
- Ibn Khaldun, Abdul Rahman. (2004). Muqaddimah Ibn Khaldun. Syria: Dar Ya'rob.
- Ibn Mundhir, Abu Bakr. (2004). Al-Ishraf ala Madhahib al-Ulama. United Arab Emirates, Ras Al Khaimah: Makkah Cultural Library.
- Ibn Qudamah, Abdullah. (1405 AH). Al-Mughni. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Jahir, Abdul Azim. (2020). Women's Dowries from an Islamic Perspective. Kabul: Directorate of Auditing and Islamic Sciences Studies.
- Jalali, Sayyid Mahdi. (2019). Critiques of Dowry in the Family Support Law Project. Journal of Strategic Women's Studies. Volume 48, Issue 2, pp: 67-90.
- Masoud, Amira Al-Jlaidi. (2022). The Dowry and Marriage Grant in Libyan Law. ICoSLaw, International Conference on Sharia Law, Surabaya, August 4.
- Mukhtar, Muammar. (2017). The Dowry in Islam: A Quranic Linguistic Study, Journal of The Association for Arabic and English. Volume 3. Issue 1. pp: 45-58.
- United Nations High Commissioner for Refugees in Tehran (2024). <https://www.unhcr.org/ir/fa/refugees-in-iran>
- Yahyaoui, Naima (2018) The dowry in marriage between Islamic jurisprudence and Algerian legislation, master's thesis, Ziane Achour University, Djelfa.
- Zahedi, Fatima, (2022), The effect of economic factors on increasing the age of marriage with a view to Afghanistan, Islamic Research on Gender and Family, vol.9 issue 2, pp. 45-58.